الكرملين محذراً: زيارة زيلينسكي لواشنطن سوف تؤدي لتصعيد الصراع

بوتين: واثقون من الانتصار في أوكرانيا

«وكالات» : قال الرئيس الروسي فلادمير بوتين، إنه على ثقة أن روسيا ستفوز في الحرب ضد أوكرانيا، وذلك خلال إلقائه كلمة أمام قادة عسكريين.

وأضاف، أمس الأربعاء، في خطاب متلفز أثناء اجتماع لكبار المسؤولين بوزارة الدفاع الروسية» أنا على ثقة من أن خطوة بخطوة سوف نحقق جميع أهدافنا».

وقد بدأ بوتين خطابه بدقيقة صمت على أرواح الجنود الذين قتلوا في الحرب، التي بدأها منذ نحو 10 أشهر بغزو من الشمال والجنوب والشرق.

وأوضح بوتين أن الحرب تعتبر تجربة قيمة لتعزيز الجيش الروسي.

وشبه بوتين القتال في أوكرانيا بالحروب النابليونية والحربين العالمية الأولى والثانية.

ودعا لإسراع وتيرة إعادة تسليح الجيش وتحديثه.

ورأى، بوتين، الأربعاء، إن النزاع في أوكرانيا «مأساة مشتركة»، لكن روسيا ليست مسؤولة عن اندلاعه.

وقال بوتين إن «ما يحدث هو مأساة بالتأكيد، مأساة مشتركة، لكنها ليست نتيجة لسياستنا إنها نتيجة لسياسة دول أخرى».

من جهة أخرى حذر الكرملين من أن زيارة الرئيس الأوكراني فولودمير زيلينسكي، لواشنطن أمس الأربعاء سوف « تؤدي فقط لتصعيد الصراع».

وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، مركزاً على التقارير التي تفيد بأن الولايات المتحدة سوف تتعهد بتقديم منظومة باتريوت للدفاع الصاروخي لأوكرانيا «مازال يتم إيصال الأسلحة، كما أن مدى الأسلحة يزداد توسعاً. هذا بالتأكيد سوف يؤدي لتصعيد الصراع ولا يبشر بالخير بالنسبة لأوكرانيا».

وأشار بيسكوف إلى أن منح أوكرانيا أنظمة باتريوت لا يعني فقط عدم توقف شحنات الأسلحة الأمريكية لأوكرانية، ولكن أيضاً أنه يتم إرسال المزيد من الأنظمة المتقدمة. وأوضح أنه من المرجح أن يكون زيلينسكي أقل انفتاحاً لبدء مباحثات سلام مع روسيا بعد لقاء الرئيس الأمريكي.

وأكد بيسكوف أنه من المتوقع أن يلقي الرئيس الروسي فلادمير بوتين خطاباً في وزارة الدفاع في وقت لاحق من اليوم، من المفترض أن يتحدث فيه بوتين حول استراتيجية الغزو الروسي الحالي لأوكرانيا.

من جانب اخر قالت أوكرانيا إن قواتها قتلت منذ بداية الغزو الروسي للبلاد في 24 فبراير الماضي، 99740 ألف جندياً روسياً.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

وقال بيان لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الأوكرانية، عبر فيس بوك أوردته وكالة الأنباء الأوكرانية أمس الأربعاء، إنها دمرت 3002 دبابة روسية، و5979 عربة قتال مدرعة، و1972 منظومة مدفعية، و412 منظومة صواريخ متعددة الإطلاق، و212 منظومة دفاعية جوية، إلى جانب 282 طائرة حربية، و267 مروحية، و653 صاروخ كروز، و178 وحدة معدات خاصة.

من جهة أخرى جدد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الثلاثاء مطالبته بمنح روسيا «ضمانات» أمنية في مفاوضات سلام محتملة، بعد نهاية الحرب في أوكرانيا.

وقال ماكرون في مقابلة سجلت الإثنين وبثت مساء الثلاثاء على قناتي «تي إف 1» و«إل سي إي» الفرنسيتين: «يوم السلام يتطلب محادثات. أولا وقبل كل شيء عن الضمانات لأوكرانيا، لسلامة أراضيها وأمنها على المدى الطويل. وأيضاً لروسيا، باعتبار أنها ستكون طرفاً في معاهدة هدنة وسلام».

وأضاف الرئيس الفرنسي «من يلُومني على التفكير في مثل هذا الموضوع فليشرح لي ما الذي يقترحه».

وقال ماكرون: «ما يقترحه الذين يرفضون الإعداد لهذا الأمر والعمل عليه، هو الحرب الشاملة التي ستشمل القارة بأكملها»، مؤكداً رفضه لهذا الخيار.

وواجه ماكرون في مطلع ديسمبر انتقادات من أوكرانيا وبعض دول أوروبا الشرقية التي اتهمته بالانفتاح المبالغ فيه على موسكو.

لكن الرئيس الفرنسي أكد في مقابلته التلفزيونية أن نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، لم يعبر قط عن انزعاجه أو إنزعاج وزرائه من تصريحاته، وأردف «لا يبرم طرف واحد معاهدة سلام بمفرده» و«السلام الدائم يشمل جلوس الجهات المعنية، وبالتالي روسيا، حول الطاولة».

من جانب اخر أمرت بيلاروسيا أمس الأربعاء، بتقييد الوصول إلى أجزاء من منطقة غوميل في الجنوب الشرقي المتاخمة لأوكرانيا وروسيا.

وقالت حكومة بيلاروسيا على موقعها الإلكتروني إنها قيدت مؤقتا الوصول إلى المنطقة الحدودية داخل ليوفسكي وبراغنسكي، وخوينيكي في غوميل والإقامة المؤقتة بها والتحرك بداخلها.

واستخدمت القوات الروسية بيلاروسيا في هجومها غير الناجح على العاصمة الأوكرانية كييف في فبراير، وتزايد التعاون العسكري بين موسكو ومينسك في الأشهر الأخيرة.

ولم توضح الحكومة مدة القيود، لكنها قالت إن قرارها لن يسري على المسؤولين والعمال والمقيمين فيها.

وبدأت بيلاروسيا ما وصفتها بتدريبات على مكافحة التخريب في منطقة غوميل في 11 أكتوبر.

وزار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بيلاروسيا يوم الإثنين لأول مرة منذ 2019، ما أثار مخاوف في كييف من الضغط على حليفته لفتح جبهة جديدة ضد أوكرانيا.

من ناحية أخرى حض الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير الثلاثاء، نظيره الصيني شي جينبينغ في اتصال هاتفي على استخدام نفوذه لدى روسيا لوقف الحرب في أوكرانيا، حسبما أعلن مكتبه.

وذكر مكتب شتاينماير في بيان أن «الرئيس شدد على المصلحة المشتركة للصين وأوروبا في نهاية للحرب (في أوكرانيا) وفي احترام السيادة الأوكرانية والانسحاب المطلوب للقوات الروسية»، مضيفاً أنه «طلب من شي استخدام نفوذه لدى روسيا و(الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين لهذه الغاية».

وأوضح البيان أن المحادثة التي استمرت «60 دقيقة» بين الرئيسين، تناولت أيضاً «العلاقات الثنائية» بين برلين وبكين، فضلاً عن «الوضع الحالي في الصين المتعلق بكورونا».

ومنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا يحاول الغربيون الضغط على الصين آخذين عليها قربها من موسكو.

وخلال زيارة أجراها المستشار الألماني اولاف شولتس أخيراً للصين، أعلن شي جينبينغ رسمياً رفضه للتهديدات باستخدام النووي في الحرب في أوكرانيا.

وشكر شتاينماير شي على «رفضه الواضح للتهديدات النووية الصادرة عن روسيا».

ورغم علاقات متوترة مع بكين منذ عامين، يسعى الاتحاد الأوروبي للحصول على دعم القادة الصينيين لوضع حد للحرب في أوكرانيا.

تتمات

شركات لإنشاء

المداولة الأولى بموافقة 48 عضواً وعدم موافقة عضو واحد من إجمالي الحضور البالغ عددهم 49 عضواً.

وكان المجلس قد انتهى من مناقشة تقرير لجنة شؤون الإسكان والعقار البرلمانية عن الاقتراحين بقانونين «بشأن تأسيس شركات إنشاء المدن السكنية وتنميتها اقتصادياً على الأراضي المملوكة للدولة»، و«بشأن تأسيس شركات إنشاء المدن السكنية على الأراضي المملوكة للدولة».

وألزمت إحدى مواد القانون المؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون، بإنشاء شركات مساهمة عامة تختلف نسبة التملك فيها ومواعيد اكتتابها بحسب طبيعة المشروع ووفق دراسات الجدوى الاقتصادية وشركات خاضعة للقانون رقم 116 لسنة 2014، بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يكون نظامها الأساسي متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية لإنشاء مدينة سكنية متكاملة أو منطقة سكنية أو أكثر، على الأراضي المخصصة للمؤسسة، لتشييدها وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال التنمية العمرانية للمدن والمناطق الذكية المستدامة والمعايير البيئية الحديثة وتسلم إليها بموجب عقد بينها وبين المؤسسة.

ونصت إحدى المواد على أن يحدد رأسمال كل شركة تنشأ وفق أحكام هذا القانون بحسب طبيعة المشروع ووفق دراسات الجدوى الاقتصادية وتخصص أسهم شركات المساهمة العامة، كما تلتزم المؤسسة قبل الدعوة إلى الاكتتاب العام في شركات المساهمة العامة بنشر ملخص دراسة الجدوى الاقتصادية لشركة المشروع المراد تأسيسها ومخططات المدن أو المناطق السكنية التي ستكون محلا لتنفيذها.

ونصت إحدى المواد على أن تخصص بقرار من مجلس إدارة المؤسسة وفقا لدراسة الجدوى الاقتصادية أسهم الشركات المساهمة العامة على النحو التالي :

نسبة لا تقل عن «25 في المئة» ولا تزيد على «50 في المئة» تُطرح للاكتتاب العام، للكويتيين المسجلة أسماؤهم في سجلات الهيئة العامة للمعلومات المدنية في تاريخ الدعوة للاكتتاب.

نسبة لا تقل عن «26 في المئة» ولا تزيد على «49 في المئة» للمستثمر صاحب العطاء الأعلى وتحدد اللائحة أسس اعتماد الشركات والمؤسسات المؤهلة لهذا الشأن وتؤول المبالغ الناتجة عن بيع هذه الأسهم بالزيادة على القيمة الإسمية للسهم إلى المؤسسة.

وتتم الدعوة عن طريق الجريدة الرسمية ووسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة المحلية.

وبينت إحداها بأن تخصص أسهم شركات المساهمة العامة لإنشاء المدن أو المناطق السكنية لكل الكويتيين المكتتبين، بعدد ما اكتتب به فإن جاوز عدد الأسهم المكتتب بها عدد الأسهم المطروحة خصصت جميع الأسهم المطروحة بالتساوي بينهم.

وتضمنت إحدى المواد بأن توفر شركات إنشاء المدن أو المناطق السكنية بعد التنسيق مع المؤسسة منتجات الوحدات العقارية في كل مدينة أو منطقة سكنية تقوم على إنشائها وإنجازها، بما يضمن توفير خيارات متنوعة لمستحقي الرعاية السكنية وفقاً للأولوية المنظمة بالقانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية وتكون الخيارات كما يلي:

أ. القسائم الصناعية

ب. البيوت والفلل السكنية

ويحدد مجلس إدارة الشركة كيفية توزيعها على المدنية أو المنطقة السكنية محل التنفيذ بعد اعتماد تصورها النهائي من المؤسسة وفق دراسة الجدوى وطبيعة المشروع، على أن تنفذ وفق المواصفات الفنية المتفق عليها مع المؤسسة بعدد من النماذج يحددها العقد وألا تقل مساحة الأرض عن 400 متر مربع.

ويجوز للشركة بيع البدائل السكنية الواقعة بالأراضي غير المخصصة للرعاية السكنية على أن تكون الأولوية لمستحقي الرعاية السكنية.

وحملت إحدى المواد الشركة عند تأخير تسليم المشتري لوحدته العقارية المباعة على المخطط عن الأجل المحدد بالتعاقد، غرامة تأخير يتم النص عليها بالعقد على أن تحدد اللائحة القواعد المنظمة والآلية التي يجب اتباعها حال تعثر المشروع.

ونصت إحداها على أنه إذا تخلفت شركة إنشاء المدن أو المناطق السكنية عن أداء التزاماتها التعاقدية أو ارتكبت أخطاء جسيمة، بما يؤثر في سير المشروع بانتظام واطراد أو تعثر المشروع ولم تقم الشركة بإزالة أسباب التعثر خلال المدة المنصوص عليها في العقد، جاز للمؤسسة أن تستبدل هذه الشركة بشركة أخرى تحل محلها لاستكمال المشروع.

ونصت إحدى المواد على أن يضمن الاحتياطي العام للدولة أموال مشتري الوحدات العقارية المباعة لهم على المخطط في حال تعثر أي شركة إما باستكمالها لإنشاءات المدينة أو المنطقة السكنية المتعثرة أو بإعادة كامل أموالهم إليهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التوقف

ونصت إحدى المواد على أنه لا تخضع أعمال المؤسسة التي يتم تنفيذها وفقا لأحكام هذا القانون لأحكام قانون المناقصات العامة ولا للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة

وذكرت إحدى المواد أنه تعفى مواد البناء التي تستورد من الرسوم والضرائب الجمركية تنفيذا لأحكام هذا القانون خلال المدة المقررة للعمليات الإنشائية ويصدر بقرار من المؤسسة جدول يبين هذه المواد وكمياتها لكل مشروع على حدة

وعقب التصويت بالموافقة، قال وزير الإسكان عمار العجمي : أعلنها صراحة وأقولها بصفتي وزيرا في الحكومة، نعم نعاني من الاحتكار.. علينا المصارحة ونقر بالحاجة لحزمة تشريعية تصدر بالتوافق بين السلطتين.

وشدد على أننا «نؤكد احتياجنا للتنسيق بين الجهات تفاديا للتخبط في تنفيذ المشاريع"، مضيفا: "أسجلها للتاريخ أن إقرار قانون «المدن السكنية» دون أن يتزامن مع حزمة تشريعية، هو كذر الرماد في العيون ولكي يكون له أثر ملموس، نحتاج للحزمة التشريعية والتحرر من القيود ونحتاج للتمويل لنعمر الوطن".

من جهته أوضح النائب مهند الساير أن هيئة الاستثمار تدعي بأن القانون بلا جدوى والاستثمار بالعقار أصبح بلا جدوى، بالرغم من أنه في السعودية والإمارات هيئة الاستثمار هناك تمتلك الشركات الأكبر في مشاريع الإسكان

ولفت النائب محمد المهان إلى أن القضية الإسكانية من أهم المشاكل التي يجب الاستعجال في حلها، مطالباً في الوقت نفسه بمعالجة أزمة أهالي منطقة أم الهيمان خصوصاً بعد صدور حكم محكمة التمييز بعدم صلاحية المنطقة للسكن.

واعتبر النائب عبد الله فهاد أن الانسجام بين المجلس والحكومة يجب أن يستغل، ولكن هناك هواجس بخصوص توفير الكهرباء والماء والبنية التحتية ويجب ان نبتعد عن خلط الإسكان بالمشاريع الاستثمار.

من ناحيته أكد النائب ثامر السويط أن هناك مئات المداخلات عن القضية الإسكانية وهي مستحقة، والصندوق السيادي الكويتي ثالث أكبر احتياطي في العالم، ويقدر بـ800 مليار وهناك مواطنون بلا سكن، فيما أشار النائب يوسف البذالي إلى أن الإيجارات تلتهم 60 في المئة من رواتب المواطنين، والمواطن يدفع 70 ألفاً ومع الأسف أنه لم يحصل على زيادة في راتبه منذ 12 سنة.

وقال النائب فلاح الهاجري : هناك 120 ألف طلب إسكاني يحتاج منا دراسة، و«عربون» التعاون بين الحكومة والمجلس هو استقرار الأسر الكويتية، فيما لفت النائب حمد العبيد إلى أن قانون إنشاء شركات المدن السكنية طريق آخر وموازٍ للحلول التقليدية، ولا نريد أن يكون هذا القانون شماعة للحكومة لتتوقف عن المضي في الحل التقليدي الحالي للقضية الإسكانية

وأوضح النائب د. حسن جوهر أن قانون «المدن السكنية» يلزم أي شركة إسكانية بعدم التخارج قبل الانتهاء من أعمالها أما المواطن، فلا يجوز له التخارج من أسهمه قبل إدراج الشركة في البورصة، ومؤسسة الرعاية السكنية هي المعنية بتحديد الأسعار، فيما تساءل النائب عادل الدمخي: كيف سيدخل المستثمر الأجنبي من دون دراسة جدوى، مشددا كذلك على أن قضية التمويل تحتاج إلى تفسير والشركة المساهمة كيف تستثمر بعد انتهاء المشروع ؟

ورأى النائب عبدالوهاب العيسى أن قانون «المدن السكنية» مهم، ولكن القانون قائم على إشراك القطاع الخاص العالمي، والذي إن لم يجد جدوى اقتصادية فلن يستثمر، فيما نبه النائب مرزوق الحبيني إلى أن مصلحة المواطنين ليست ساحة معركة بين الحكومة والمجلس، ومصلحة الكويت تتطلب أن نكون واضحين وصارمين في التعامل مع سماسرة العقار.

وأكد النائب أسامة الشاهين أن 40 في المئة من رواتب المواطنين تذهب إلى العقار، مشيرا إلى أن وقانون «المدن السكنية» مهم جداً ويجب تحقيق زيادة في المعروض حتى نوفر الرعاية السكنية لجميع المواطنين.

هل أبرم «الائتمان»

والمستقلة، وتقرير أهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية «2021–2022».

وخلال هذه الجلسة فجر النائب حمد المدلج مفاجأة، بإعلانه أن بنك الائتمان «قام بعقد توريد «نظام حماية» مع شركة إسرائيلية لربط عدد من الجهات الحكومية»، مشيرا إلى أن «رئيس ديوان المحاسبة يريد إخفاء هذه الملاحظة عن مجلس الأمة بهدف حماية شخص».

وأكد النواب ظهور تباين في قيمة أملاك الدولة العقارية بالحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية «2021–2022»، بفارق بلغ نحو 247ر3 مليون دينار، وانعدام وتدني الصرف لبعض المشاريع الواردة بالخطة الإنمائية للدولة، ما ترتب عليه عدم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة لتلك المشاريع وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفيما يتعلق بالجهات ذات الميزانيات الملحقة رصد الديوان انعدام الصرف على بعض مشاريع الخطة الإنمائية المعتمدة لكل من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والهيئة العامة للشباب والبالغ قيمتها على التوالي 400 ألف دينار «نحو مليون و300 ألف دولار» و25 ألف دينار، وبلغت أدنى نسبة صرف على تلك المشاريع 9ر27 في المئة بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

أما الجهات ذات الميزانيات المستقلة فقد رصد الديوان تدني نسبة الصرف للاعتمادات المخصصة لبعض مشاريع الخطة الإنمائية، البالغ عددها 154 مشروعا بنحو 712ر3 مليون دينار «نحو مليارين و324 مليون دولار»، وأسفر الحساب الختامي عن مصروفات فعلية بلغت نحو 224ر8 مليون دينار «نحو 734 مليون دولار» بنسبة 6ر31 في المئة من الاعتمادات.

كما شملت ضعف وقصور في أنظمة الرقابة الداخلية لدى العديد من الجهات ترتب عليها عدم دقة وسلامة البيانات والنتائج المالية، وحدوث العديد من التجاوزات والمخالفات وصرف العديد من المبالغ من دون وجه حق وانتهاء فترة تعيين مجالس إدارات بعض الجهات ذات الميزانيات المستقلة وعدم إعادة تشكيلها.

وذكروا أن من أبرز ملاحظات الديوان عدم تحقيق بعض الأهداف ومعدلات الإنتاج المخطط لها في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، ومنها تخفيض الهدف الاستراتيجي لإنتاج النفط الخام في شركة نفط الكويت، وانخفاض متوسط الإنتاج الفعلي اليومي عن الإنتاج المخطط من النفط الخام في منطقتي العمليات المشتركة، وعدم تحقيق خطة التكرير في شركة البترول الوطنية الكويتية وخطة إنتاج صناعة الكيماويات البترولية.

وقال رئيس الديوان فيصل الشايع: هناك مادة تسمح لرئيس الديوان بوضع أو حذف أي ملاحظة لكنني لم ألجأ إليها، مؤكدا أن الإدارة العليا « ما تشق وتخيط» والملاحظات لا تحذف إلا بعد الاقتناع.

وتابع : طرحنا مفهوم الحوكمة مع الحكومة.. والربط بين الجهات الحكومية سيخفض هدرا كبيرا في الأموال.

أضاف: هناك رقابة على المحاسبة من المالية وإذا أردتم رقابة ثانية فعدلوا القانون،وغير صحيح أننا لا نرد على استفسارات «الميزانيات».. ووهناك بنودٌ تحتاج العودة إلى 2800 ملف للإجابة.

وزاد : شكلنا لجنة من 11 عضواً لمناقشة علاج الملاحظات المستمرة

وأردف: جهات غير جادة في معالجة الملاحظات.. ولوائح بعضها تختلف عن «الخدمة المدنية»

من جهته قال يوسف المزروعي: كل ما طُرح سيؤخذ بعين الاعتبار.. وإذا تسلط مسؤول فسنحاسبه.

بدورها قالت الخبيرة في ديوان المحاسبة سوسن المضف: استمرار الاختلالات الهيكلية في الميزانية ونصيب المرتبات وصل لأكثر من 12 مليار دينار مع استمرار تدني الاتفاق الرأسمالي.

وقال النائب عبد الله المضف: لا عصمة لأي جهة من النقد.. ومخالفات المحاسبة تزيد يوما عن يوم والحكومة مسؤولة عنها.

الطمار للحكومة

تقدمه لمجلس الأمة فور تشكيلها وفقا للمادة 98 من الدستور.

أضاف أن برنامج عمل الحكومة مكون من 10 محاور تطرقت إلى الصحة والتعليم والإسكان والرقابة ومكافحة الفساد والترفيه، وتعزيز الممارسة الديمقراطية والتي لا تزال حبرا على ورق وتنتظر التطبيق.

وأكد أن الحكومة إذا كانت جادة في تطبيق برنامج عملها، فإن عليها اختيار الإدارة الصالحة والكفاءات الوطنية القادرة على تنفيذ برنامج عملها بالشكل الصحيح.

ولفت إلى أن الكويت مليئة بالشباب الذين لديهم القدرة والكفاءة والعطاء، لإنجاز هذا البرنامج ولديهم الخبرات والمؤهلات العليا، واعتبر الطمار أن فشل الحكومات السابقة كان سببه اختيار بعض القيادات السيئة والفاسدة، التي عطلت التنمية وأهدرت المال العام، مؤكدا أنه يجب على الحكومة ومجلس الأمة عدم تكرار ما حصل في السابق.

النائب خليل

سبب ضعف ديوان المحاسبة هو الصراع والاختلاف في قيادة الديوان، بين رئيس الديوان ونائبه، وهذا حال كل مؤسسات الدولة، ويجب تقويم الوضع»، معتبرا أن «القياديين هم من يسربون المعلومات».

سلامات سعادة النائب .. ما تشوف شر.

بوتين يلوح

وكان لافتاً أن بوتين تعمد خلال افتتاح الاجتماع توجيه رسائل داخلية وخارجية. وفي مقابل تأكيده أهمية دعم النشاط الحربي للجيش وقوات الحلفاء في المعركة التي وصفها بأنها مصيرية، شدد على عزم بلاده على تطوير ترسانتها النووية، وتثبيت مبدأ «توازن الردع النووي»، وتحدث عن مرحلة جديدة على صعيد تزويد وحدات الجيش بترسانة صاروخية حديثة من الطرازات التي وصفت بأنها «خارقة».

واستهل بوتين خطابه بالإشادة بعمل «الضباط والجنود الذين يقدمون حياتهم فداء للوطن». وعقد مقارنة بين الحرب الحالية وحروب روسيا التاريخية؛ أبرزها حرب عام 1812، والحربان العالميتان الأولى والثانية.

وقال بوتين: «سنوفر كل ما يلزم لإنجاح العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا».

وتعهد الرئيس الروسي بتعزيز قدرات الجيش الروسي العسكرية، ولاسيما النووية، بشكل دائم ومطرد.

وأشاد بالجنود الروس باعتبارهم «أبطالا»، ودعا القادة العسكريين الحاضرين إلى استخدام خبراتهم المكتسبة من القتال في سوريا والحملة العسكرية الخاصة المستمرة منذ 10 شهور في أوكرانيا.

وقال إن «الدولة قدمت للقوات الروسية كل ما تحتاجه في العملية العسكرية الخاصة بأوكرانيا، ولا بد من تحقيق نتائج إيجابية».

وعن الداخل الروسي، تحدث بوتين عن «أزمات يعاني منها المواطن الروسي، وضرورة العمل على حلها».

أضاف : «كان من الممكن أن تبقى أوكرانيا دولة حيادية، ولم تنجح محاولاتنا لتحقق هذا الهدف».

من جانبه، أعلن وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، زيادة أعداد الجيش الروسي إلى مليون ونصف المليون جندي.

وأشار إلى تعزيز أعداد المقاتلين الروس في أوكرانيا، مشيرا إلى اكتشاف أخطاء بعد بدء العملية العسكرية، وخاصة إبان استدعاء المقاتلين للتعبئة الجزئية.

وفد عماني

صنعاء لبحث آخر المستجدات والتطورات في الشأن اليمني».

وذكرت القناة أن «الوفد وصل برفقة رئيس فريق المفاوضات في الجماعة محمد عبد السلام».

وأكد عبد السلام أن زيارة الوفد العماني تأتي لنقل الأفكار والمقترحات التي حملتها المباحثات مع السعوديين، والأطراف الدولية إلى «القيادة السياسية».

وربط عبد السلام أي تقدم في المفاوضات بالتقدم في الملف الإنساني، المتمثل بصرف الرواتب وفتح المطارات والموانئ، مؤكداً أن ملف الرواتب لا بد أن يكون مفصولاً في كل الظروف، عادت الحرب أو تمت العودة للهدنة.

وأشاد بدور سلطنة عُمان «الحريص على تحقيق السلام في اليمن من باب المصلحة والجوار»، ودورها في المباحثات مع كل الأطراف.

وتأتي زيارة الوفد العماني مع تصاعد لهجمات الحوثيين، وسط تعثر جهود دولية تهدف إلى تمديد هدنة في اليمن انتهت في أكتوبر الماضي.

ولم يصدر بعد بيان رسمي من سلطنة عمان بشأن زيارة الوفد.

وتقوم سلطنة عمان بجهود دبلوماسية مستمرة لتقريب وجهات النظر بين الحكومة اليمنية والحوثيين، حيث تحظى مسقط بعلاقة جيدة مع الطرفين المتصارعين.

إدانة دولية

منعن من متابعة دراستهن الثانوية منذ عودة طالبان إلى حكم أفغانستان العام الماضي.

وشاركت بعض النساء في احتجاجات في العاصمة كابول الاربعاء.

وقالت المشاركات في احتجاج من «وحدة النساء» و«مجموعة التضامن» «لقد خرجنا اليوم إلى الشوارع لنرفع أصواتنا ضد إغلاق جامعات الفتيات».

وقد قمعت المظاهرات الصغيرة بسرعة من قبل طالبان.

وأدانت الأمم المتحدة والعديد من البلدان قرار طالبان الذي يعيد أفغانستان إلى الحقبة الأولى من حكم طالبان حين لم يكن بإمكان الفتيات تلقي التعليم.

وقال مفوض الأمم المتحدة لشؤون أفغانستان إن هذا القانون فيه خرق لحق المساواة في التعليم ويزيد من إقصاء النساء من مظاهر حياة المجتمع الأفغاني.